ICANN70 | منتدى المجتمع الافتراضي - الجلسة العامة: الالتزامات الطوعية للسجلات - القيام بالأمور بشكل صحيح
الخميس، 25 آذار (مارس) 2021 - من الساعة 10:30 ص إلى 12:00 بالتوقيت الشرقي القياسي

بريندا بريور: ستبدأ هذه الجلسة الآن.

لنبدأ التسجيل رجاءً.

يجري التسجيل.

بريندا بريور: أهلاً ومرحبًا بكم في الجلسة العامة لـ ICANN70، حول الالتزامات الطوعية للسجلات، والقيام بالأمور بشكل صحيح. أُدعى بريندا بريور وأنا مديرة المشاركة عن بُعد لهذه الجلسة.

يرجى العلم بأنه يجري تجيل هذه الجلسة وأنها تتبع معايير السلوك المتوقعة في ICANN. أثناء هذه الجلسة، ستتم قراءة الأسئلة أو التعليقات بصوت عال فقط إذا قُدمت في مربع الأسئلة والأجوبة. سأقرؤها عليكم بصوتٍ عالٍ في الوقت الذي سيحدده مدير الجلسة. ستتضمن الترجمة الفورية لهذه الجلسة العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية.

انقروا فوق رمز الترجمة الفورية في برنامج زووم Zoom وحددوا اللغة التي ستستمعون إليها أثناء هذه الجلسة.

ويمكن لجميع المشاركين في هذه الجلسة نشر التعليقات في الدردشة. للقيام بذلك، يرجى استخدام القائمة المنسدلة في مربع الدردشة أدناه وتحديد "respond to all panelists and attendees" (الرد على جميع أعضاء اللجنة والحضور). فسيتيح ذلك للجميع الاطلاع على تعليقك.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لاينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

ويُرجى ملاحظة أن الدردشة الخاصة ممكنة فقط بين أعضاء اللجنة بتنسيق ندوات برنامج زووم Zoom عبر الويب. أي رسالة يرسلها عضو في اللجنة أو حاضر عادي إلى حاضرين عاديين آخرين سيراها أيضًا مضيفو الجلسة والمضيفون المشاركون وأعضاء اللجنة الآخرون. ولعرض التدوين النصي الجاهز في الوقت الفعلي، يتعين النقر فوق زر "التسمية التوضيحية المغلقة" الموجود في شريط الأدوات في تطبيق برنامج زووم Zoom.

وبهذا، أحيل الكلمة إلى جوناثان زوك.

جوناثان زوك: شكرًا جزيلاً لك بريندا.

جيف، هل يمكنك إيقاف مشاركتك لثانية واحدة فقط.

هذا أمر رائع.

مرحبًا. اسمي جوناثان زوك، وأنا نائب رئيس ALAC. واليوم سوف نتحدث عن الالتزامات الطوعية الخاصة بالسجلات والتي كان يشار إليها سابقًا باسم التزامات المصلحة العامة الطوعية. وكان هناك الكثير من النقاش والجدل حول التزامات المصلحة العامة التي تم تقديمها في الجولة الأخيرة وما إذا كانت مفيدة، وما إذا كانت بعيدة جدًا، وما إذا كانت قابلة للتنفيذ. وهذا ما نحاول اكتشافه قبل إجراء جولة أخرى، للتأكد من أننا نفهمها بشكل صحيح هذه المرة.

إذن، بدايةً، سيأخذنا الرئيس المشارك لمجموعة عمل الإجراءات اللاحقة، جيف نيومان، من خلال مقدمة موجزة للقادمين الجدد، حول تاريخ التزامات المصلحة العامة إن صح التعبير، وما يشار إليه الآن بتسجيل الالتزامات الطوعية.

جيف، تفضل.

جيف نيومان: شكرًا لك يا جوناثان. أنا أجهز عرض الشرائح فقط. نأمل أن الجميع يستطيع رؤية هذا.

اسمي جيف نيومان، وكما قال جوناثان، كنت أحد الرئيسَين المشاركين لعملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة. وهذا التقرير الآن --

جوناثان زوك: لا نرى الشرائح الخاصة بك. حسنًا. الآن نرى الشرائح.

جيف نيومان: ترونها الآن؟ أعتذر على ذلك.

إذن، هذا التقرير الآن - لأولئك منكم الذين ربما كانوا يتابعون هذا الأسبوع، تمت الموافقة على هذا التقرير، بالإضافة إلى تقرير التوصيات، من قبل مجلس GNSO وهو الآن مع مجلس إدارة ICANN.

وكما قال جوناثان، سأمر بمقدمة سريعة نسبيًا حول ما هو التزام المصلحة العامة، وأناقش كيفية استخدام ذلك في جولة 2012، بالإضافة إلى مقدمة عن PICDRP. ثم سنتحدث قليلاً عن كيفية تطبيقه على بعض نطاقات المستوى الأعلى القديمة، ثم نذكر أيضًا الإجراءات اللاحقة، وعملية وضع السياسات الموصى بها، والتمييز بين ما هي التزامات المصلحة العامة وما هي الالتزامات الطوعية للسجلات أو RVC.

وبعد ذلك، سيتركز قلب هذه المناقشة في الحقيقة حول بعض مراجعات اللوائح في عام 2016 أثناء انتقال الإشراف على وظائف IANA بالكامل.

ولذا سيكون لدينا، كما قال جوناثان، حلقة نقاش جيدة حول تلك التغييرات وتأثيرها. وبصراحة، أعتقد أن هذا سيكون الجزء الأكثر إثارة للاهتمام في هذا العرض التقديمي.

إذن ما هو التزام المصلحة العامة؟ سآخذ تعريفًا من روس وينشتاين، الذي كان في ذلك الوقت مديرًا أولا، وهو الآن نائب الرئيس. وقد كتب مقالاً في مدونة حدد فيه التزامات المصلحة العامة كالتزامات ملزمة قدمها مشغلو سجلات نطاقات المستوى الأعلى العام لمجتمع الإنترنت ووافقوا على الامتثال لها في عقودهم. وهم يخضعون لرقابة الامتثال والإنفاذ من قبل منظمة ICANN عبر آلية لحل الخلافات تسمى إجراءات PICDRP التي تستخدم لجنة للتقييم في حالات معينة.

إذن، كيف حصلنا على التزامات المصلحة العامة ومن أين أتت؟

في حزيران (يونيو) 2012، - نشرت ICANN 1930 طلب طاق من نطاقات gTLD الجديدة للمراجعة المجتمعية. وبينما كان المجتمع يراجع هذه الطلبات، كانت الحكومات واللجنة الاستشارية الحكومية تقوم بمراجعتها أيضا. وأثاروا بالفعل في بيانهم الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) 2012 مشورة نصحوا فيها مجلس الإدارة بشكل أساسي بالتوصل إلى طريقة للتأكد من أن السجلات تقدم بالفعل التزامات ملزمة وأنها موثقة في اتفاقيات السجل.

وهكذا في تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام، أرسل موظفو ICANN رسالة إلى كل من مقدمي الطلبات الذين تلقوا إنذارات مبكرة، والتي كانت إشارة من الحكومات الفردية إلى أنهم قد يخضعون لمشورة GAC، وطلبوا من مقدمي الطلبات هؤلاء التقدم - أو الرد على التحذيرات المبكرة.

ثم أرسل المتقدمون تلك الردود في كانون الأول (ديسمبر).

لكن المشكلة الحقيقية كانت أنه لم يكن هناك شيء في دليل مقدم الطلب لعام 2012 أو في مسودة الاتفاقية القائمة آنذاك يُلزم أو يسمح لـ ICANN بتحويل ردود مقدمي الطلبات إلى التزامات تعاقدية ملزمة.

وبالتالي، استجابةً لكل ذلك، أصدر فريق عمل ICANN نسخة جديدة من اتفاقية السجل في شباط (فبراير) 2013، حيث أنشأوا هذه المواصفة 11، وأنا متأكد من أن العديد منكم قد سمعوا عنها في عدد من السياقات المختلفة، تحتوي على عدد من الالتزامات الإلزامية ثم سمحت أيضًا لمقدمي الطلبات أو، بشكل أساسي، بسؤال المتقدمين عما إذا كانوا يريدون الالتزام الطوعي بأي شيء للاستجابة - أو ردًا على تلك التحذيرات المبكرة.

تم إرسال مسودة الاتفاقية من أجل - أو تم إرسال مسودة المواصفة للتعليق العام، وفي آذار (مارس) 2013، أنهت ICANN الإصدار الجديد من المواصفة 11. واحتوت على نوعين مختلفين من التزامات المصلحة العامة. أحدهما أطلقنا عليه التزامات المصلحة العامة الإلزامية، وكان الآخر الالتزامات الإضافية الطوعية للمصلحة العامة أو التزامات المصلحة العامة الطوعية التي التزمت بها السجلات الفردية.

لذا، فإن التزامات المصلحة العامة الإلزامية - وقد ناقشناها في عدد من الجلسات المختلفة هذا الأسبوع، خاصة تلك الموجودة في - أو التعامل مع إنتهاك نظام اسم النطاق - ولكنها تطلبت أيضًا استخدام أمناء السجلات الذين وقعوا على أحدث إصدار اتفاقية اعتماد أمناء السجلات فقط، والتي كانت ولا تزال بصراحة، اتفاقية اعتماد أمناء السجلات لعام 2013. كانت هناك أحكام أخرى تتعلق بالأحكام المطلوبة في اتفاقيات السجلات / أمناء السجلات. كان هناك أيضًا التزام مصلحة عامة إلزامي لعدم العمل كعنصر عام مغلق. وسنسمع المزيد عن ذلك لاحقًا.

وأخيرًا، كانت هناك التزامات مصلحة عامة إلزامية تمت إضافتها بعد عدة أشهر أو ردًا على مشورة GAC بشأن السلاسل الحساسة والمنظمة.

تتضمن بعض أمثلة التزامات المصلحة العامة الطوعية التي تم تقديمها أشياء مثل آليات حماية الحقوق الإضافية، والتي يعرفها الكثير منكم، أو قد يكون الكثير منكم على دراية بها، قوائم الحظر، وأعتقد أن شركة Donuts لديها خدمة تسمى قائمة العلامات التجارية

المحمية من Donuts أو DPML. كان هناك أيضًا عدد من التزامات المصلحة العامة الطوعية التي تم تقديمها حيث التزمت السجلات بحماية الأطفال أو حماية الأسماء الجغرافية.

كان هذا بالنسبة للسجلات التي قدمت طلباتها في عام 2012.

ولكن تم تطبيق التزامات المصلحة العامة في السنوات الأخيرة على عدد من نطاقات gTLD القديمة أو نطاقات TLD أيضًا قبل 2012.

لذلك، يحتوي COM.، على سبيل المثال، على اثنتين من أربعة التزامات مصلحة عامة إلزامية في اتفاقه. و BIZ. وinfo وorg، بالإضافة إلى coop و museum وَAsia، التي اعتمدت جميعها المجموعة الإلزامية الكاملة لالتزامات المصلحة العامة. لا يوجد لدى أي منهم التزامات المصلحة العامة الطوعية في اتفاقياتهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال هناك العديد من نطاقات المستوى الأعلى التي لا تحتوي على التزامات المصلحة العامة PIC، وذلك، أساسًا، إما لأنها لم توقع بعد اتفاقية تجديد أو أنها وقعت اتفاقيات تجديد قبل أن يتم دمج التزامات المصلحة العامة بالفعل في تلك الاتفاقيات.

كما تمت إضافة التزامات المصلحة العامة الجديدة استجابةً لبعض طلبات جولة عام 2012. ويشمل ذلك، مؤخرًا، بعض التزامات المصلحة العامة الواردة في اتفاقيةAMAZON .

وأخيرًا، كان هناك استخدام مقترح لالتزامات المصلحة العامة الطوعية في طلب PIR لتخصيص ORG. لشركة أخرى. في النهاية، لم يتم إغلاق الصفقة، وكما ستسمعون لاحقًا في هذه المناقشة، فقد اعتبر عدد من الأطراف أن بعض التزامات المصلحة العامة أو مفهوم تطبيق التزامات المصلحة العامة في هذا الموقف مثير للجدل.

إذن، وبالمضي قدمًا قليلاً، فإن الإجراءات اللاحقة، وعملية وضع السياسات التي تنظر في جولة 2012، قد اعتمدت رسميًا التزامات المصلحة العامة الإلزامية. كما أضافت أيضًا إعفاءات محتملة من التزامات المصلحة العامة تلك لنطاقات المستوى الأعلى المتخصصة حقًا مثل نطاقات المستوى الأعلى للعلامات التجارية أو نطاقات المستوى الأعلى للمسجلين الفرديين. كما اعتمدت التزامات المصلحة العامة الإلزامية للضمانات فيما يتعلق بالسلاسل الحساسة والمنظمة. لكنها أوجدت أو نوعًا ما وسعت مفهوم الالتزامات الطوعية أو التزامات المصلحة العامة الطوعية.

إذن، ونتيجة لمناقشة مطولة داخل مجموعة العمل، قررت مجموعة العمل أنه بدلاً من تسمية التزامات المصلحة العامة الطوعية أو التزامات المصلحة العامة الطوعية، فضلت المجموعة مصطلحًا يسمى الالتزامات الطوعية للسجلات. وهذا هو المصطلح الذي تم استخدامه، ليكون مشابهًا لالتزامات المصلحة العامة الطوعية.

ولذلك فعندما نستخدم هذا المصطلح "RVC"، فإننا نعني أيضًا ما كان يُطلق عليه سابقًا التزامات المصلحة العامة الطوعية.

اعتقدت مجموعة الإجراءات اللاحقة أنه يجب أن يكون لدى مقدمي الطلبات القدرة على تعديل اتفاقياتهم استجابةً للتعليقات العامة التي تم تلقيها أو الاعتراضات أو الإنذارات المبكرة أو مشورة GAC أو، بصراحة، التعليقات الأخرى من GAC أو الحكومات. وسيكون تغيير الاتفاقية في شكل التزامات السجلات الطوعية التي يمكن أن تنفذها ICANN.

ما هو مهم حقًا، بدون التزامات المصلحة العامة الطوعية، والتي نطلق عليها RVC، هو أنها تعتبر تغييرات لمقدمي الطلبات، مما يعني أنها ستخضع للتعليقات العامة والمراجعة؛ أنه يجب أيضًا تضمينها في اتفاقية السجل. وأخذ توصية من فريق مراجعة CCT التي تبنتها الإجراءات اللاحقة وهي أن جميع الالتزامات الطوعية للسجلات يجب أن تكون متاحة في قاعدة بيانات منظمة وقابلة للبحث على الإنترنت.

لذا نوجه انتباهنا إلى - والآن بعد أن وضعت هذه الالتزامات في الاتفاقية، كيف يتم تنفيذها؟ لقد كان هناك الكثير من الالتباس حول ماهيتها بالضبط - أي ما يسمى بسياسة حل نزاعات الالتزام بالمصلحة العامة، أو PICDRP.

في نهاية الأمر، سواء تم فرضها من قبل ICANN نفسها أو من خلال PICDRP، فهي مسؤولية امتثال ICANN. يعد الامتثال مسؤولاً في النهاية عن الإشراف على جميع الأحكام الواردة في اتفاقية السجل وإنفاذها والتي تتضمن، بالطبع، كل ما هو موجود في المواصفة 11.

الآن، عندما نتحدث عن PICDRP، فإن ما نتحدث عنه حقًا هو آلية للأطراف الثالثة، وليس السجل أو ICANN، ولكن الأطراف الثالثة تأتي وتبلغ عن عدم امتثال مزعوم من قبل مشغل السجل للالتزامات الواردة في المواصفة 11.

لذا، مرة أخرى، تذكروا أن ICANN نفسها مسؤولة عن الإنفاذ. لكننا نسميها PICDRP عندما يبلغ طرف ثالث عن عدم الامتثال.

إذن من يمكنه إحضار PICDRP؟ من المحدد جدًا في السياسة أن أي شخص أو كيان يعتقد أنه تعرض للأذى يمكنه القيام بذلك - وقد أكدت على ذلك لأن هذا شيء سنتحدث عنه - أو ستتحدث اللجنة عنه لاحقًا. لكن أي شخص أو كيان يعتقد أنه قد تعرض للأذى نتيجة لعمل السجل أو إغفاله فيما يتعلق بتشغيل gTLD الخاص به غير الممتثل لالتزامات المصلحة العامة الخاصة به.

إذن، ما هي عملية PICDRP؟ حسنًا، الطرف المتضرر - وأعطي مثالا هنا وهو ابنتي، منذ حوالي 15 عامًا، لما حصلت على أول قصة شعر لها، كانت تعتقد أنها بالتأكيد طرف متضرر - ستقدم تقرير PICDRP وترسله إلى ICANN. ستمنح ICANN بعد ذلك

فرصة لمشغل السجل للرد على تقرير PICDRP. وإذا لم تجد ICANN أي مبررات لهذه الشكوى، فإنها تفشل، وهنا تنتهي العملية.

يمكن لـ ICANN أيضًا أن تقرر أنه نتيجة لمراجعتها الأولية، يمكنها اتخاذ إجراء. ولا تحتاج حينئذ إلى الانتقال إلى الخطوة التالية. يمكن أن تتخذ الإجراءات من تلقاء نفسها، وفقًا للعقد. ومع ذلك، إذا شعرت أنها ليست في وضع يمكنها من تقييم ما إذا كان هناك انتهاك، فيمكن عندئذٍ أن تفرض لوحة PICDRP، وهي لجنة دائمة من الأشخاص المدرجين على موقع ICANN الإلكتروني، والتي أمثلها هنا، لأغراض هذه الشريحة، بكلبي أنجل. ويمكن لـ PICDRP إما أن تجد أن - أن الشكوى ليس لها أي مبررات، وفي هذه الحالة تنتهي، أو إذا كانت لها مبررات، فإنها ترسل التوصية مرة أخرى إلى ICANN التي تتخذ الإجراء التصحيحي.

لذا في نهاية اليوم، تكون ICANN دائمًا مسؤولة عن أنشطة الامتثال وهي مسؤولة دائمًا عن تنفيذها النهائي، على الرغم من أنها تستطيع، حسب اختيارها، اختيار إحالة جوهر الشكوى إلى لجنة.

كان عام 2016 هو الوقت الذي تم فيه إجراء عدد من التنقيحات على لوائح عام 2016. هذه بعض الأحكام التي سيتم الحديث عنها لاحقًا في هذه المناقشة.

لكن مهمة ICANN أساسا، من بين أمور أخرى، تتمثل في تنسيق توزيع وتخصيص الأسماء في منطقة الجذر لنظام اسم النطاق وتنسيق وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بتسجيل أسماء النطاقات من المستوى الثاني في نطاقات المستوى الأعلى العامة.

ثم يتم تحديد أن السياسات المعنية هي تلك التي يعد القرار الموحّد أو المُنسَّق ضروريًا فيها بشكل معقول، وذلك لتسهيل انفتاح نظام اسم النطاق (DNS) وإمكانية تشغيله تشغيلاً بينيًا وسلاسته وأمنه و/أو استقراره.

لكن اللوائح تشير أيضًا إلى أن ICANN لن تنظم - ومن ثم هناك أمر أساسي أنا متأكد أنه ستتم مناقشته أيضًا - تفرض القواعد واللوائح على الخدمات التي تستخدم المعرفات الفريدة للإنترنت أو المحتوى الذي تستخدمه هذه الخدمات العمل أو التقديم خارج النطاق الصريح.

وبعد ذلك، ومن المهم جدًا، وهذا أمر فريد من نوعه في بيانات المهمة، تنص ICANN صراحةً على أنها لن تتصرف خارج مهمتها ولكنها تتابع أيضًا القول بأن أي شيء كان موجودًا في اتفاقيات السجلات وأمناء السجلات قبل عام 2016، والذي يتضمن التزامات المصلحة العامة الإلزامية، يعتبر ضمن المهمة. وأية اتفاقيات جديدة إلى الحد الذي لا تختلف فيه شروطها ماديًا عن شكل اتفاقية السجل هي أيضًا ضمن مهمة ICANN ونطاقها.

إذن هذا يمهد الطريق. وسأنقل الكلمة إلى جوناثان لمناقشة جميع الأسئلة التي أثيرت بعد عام 2016 بشأن التزامات المصلحة العامة.

لذا، جوناثان، الكلمة لك.

جوناثان زوك: أوقف مشاركتك.

جيف نيومان: سوف أقوم بذلك. شكرًا. ها نحن ذا.

جوناثان زوك: شكرًا يا جيف. نشكرك على تقديم نظرة عامة حول التزامات المصلحة العامة والتزامات السجلات الطوعية.

هناك عدد من الأسئلة المختلفة التي طُرحت، وسيكون من السهل جدًا قضاء الجلسة بأكملها في أي منها. وفي الواقع، هذه الجلسة هي مثال لذلك، حيث أمضينا أربعة أضعاف الوقت الذي نقضيه في إجابة الأسئلة في تحديد الأسئلة نفسها. لذلك بحكم التعريف، ستكون هذه بداية محادثة أطول بكثير حول الالتزامات الطوعية للسجلات. لكننا في المجتمع الشامل اقترحنا هذه اللجنة فقط لبدء هذه المحادثة.

لذا فإن المتحدثين الأوائل الذين أرغب في الذهاب إليهم، أي المتحدثين، هم كاثي كليمان وآلان جرينبيرج من NCSG والمجتمع الشامل لعموم المستخدمين على التوالي.

والسؤال الذي أطرحه على هذين المناقشين هو أن هناك بعض التزامات المصلحة العامة الطوعية أو الالتزامات الطوعية للسجلات والتي تكون أكثر إثارة للجدل من غيرها. وأنا أتساءل عما إذا كان بإمكانكم أن تستكشفوا بطريقة بليغة خصائص تلك الالتزامات الأكثر إثارة للجدل وما إذا كنت تعتقد أن الجدل له ما يبرره أم لا.

سوف أبدأ بك كاثي. تفضلي.

كاثرين كليمان: في الواقع، جوناثان، كنت الثانية على جدول الأعمال. لذلك كنت آمل أن أسمع من آلان أولاً، وأرجع إلى ALAC.

شكرًا.

جوناثان زوك: حسنًا.

آلان، تفضل.

آلان غرينبيرغ: يسعدني دائمًا أن أكون أولًا طالما أن لدي فرصة للرد فيما بعد بالطبع.

أعتقد أن التزامات المصلحة العامة التي تلقت أكبر قدر من النقاش، وبالتأكيد في مناقشات الإجراءات اللاحقة، تم تضمينها في رسالة تلقيناها من مجلس الإدارة في مرحلة ما، وهي ما إذا كان يمكن فرض تطبيق التزامات المصلحة العامة إذا انتهكت - إذا كانت تنتهك مهمتنا.

كان المعنى الضمني هو أن انتهاك مهمتنا، الذي بدا أن الناس أكثر قلقًا بشأنه، كان يتمثل في التزامات المصلحة العامة التي تتعلق بالمحتوى بطريقة ما. وهناك أيضًا عوامل أخرى، قد تكون متعلقة بالمنافسة، قد تنتهك مهمتنا أيضًا. لكن الأكثر إثارة للاهتمام بالتأكيد هي تلك المتعلقة بالمحتوى.

وإذا نظرنا إلى بعض التزامات المصلحة العامة التي رأيناها على الشاشة قبل بضع دقائق، فقد كانت هناك أشياء مثل إساءة معاملة الأطفال أو نعلم أن هناك صورًا مرفقة بقول ما إذا كان هذا موقعًا يستخدم لانتقاد الأنشطة التجارية الأخرى، فلا يمكنك أن ترتدي قناعًا وتتظاهر بأنك تمثل ذلك النشاط التجاري. لذلك لا يمكنك استخدام اسم النطاق الخاص بك لمحاولة تمثيل تلك الشركة. وهذه كلها قضايا تتعلق بالمحتوى.

أنا شخصياً لا أعتقد أن لدينا مشكلة على الإطلاق في ذلك لأن اللوائح تمت كتابتها بعناية فائقة. ومرة أخرى، سأقرأ ما كتب للتو - آسف، قرأته قبل دقيقة: لا يجوز لـ ICANN تنظيم الخدمات على المعرفات الفريدة للإنترنت أو محتوى مثل هذه الخدمات التي تقدمها هذه الخدمات أو توفرها. ولكن هناك عبارة اعتراضية بعد "التنظيم". تقول، "أي فرض قواعد أو قيود على." لذا فإن اللوائح تقول بوضوح شديد أن ICANN لا تستطيع فرض معاييرها للمحتوى على كيفية استخدام النطاقات.

لكننا لا نتحدث حول هذه المسألة هنا. نحن نتحدث عن سجل يقول طواعية أنه يريد فرض قواعد معينة ويجب على ICANN ببساطة - بصفتها الجهة المنفذة للعقد، أن تكون ICANN في وضع يمكنها من التأكد من اتباع هذا العقد.

لذلك لا أعتقد أن لدينا أي محتوى - أي مشكلات تتعلق بانتهاك المهمة فيما يتعلق بالمحتوى. يمكن للمرء أن يجادل في أن الحقوق المكتسبة التي أشار إليها جيف - أعتقد أنه كان جيف - عندما يقول إنها محمية إذا لم تكن هناك تغييرات جوهرية. الآن، هل هذا يعني أنها ما زالت التزامات طوعية للسجلات أو التزامات مصلحة عامة طوعية؟ أم أن هذا يعني محتوى كل من التزامات المصلحة العامة؟ بالتأكيد، إذا جاء سجل جديد بقاعدة جديدة لم تُر من قبل، فهل سيتم اعتبار ذلك تغييرًا جوهريًا أم لا؟ أنا غير متأكد من كيفية القيام بذلك. لكنني لا أعتقد أن مشكلة المحتوى مشكلة حقيقية على الإطلاق. وهذا هو الموضوع الذي تمت مناقشته. أرى أن هذه قضية حاسمة للغاية.

لا أستطيع أن أرى كيف يمكننا الحصول على سجلات تريد لعب أدوار متخصصة فريدة أو اتخاذ شخصية معينة وليس لديها بعض المواقف حيث يرغبون في وضع قيود على المحتوى على كيفية استخدام النطاقات الخاصة بهم.

لذلك إذا قلنا إنهم لا يستطيعون ذكر المحتوى على الإطلاق في التزاماتهم، فأعتقد أننا نعيق هذه السجلات الجديدة ولا نمكنهم من القيام بالأشياء التي قد يرغبون في القيام بها. وإذا قلنا إن بإمكانهم وضعها ولكننا لن نفرضها، فسيصبح ذلك مجرد خدعة؛ ولا أعتقد أنه يمكننا الدفاع عن ذلك.

الآن، آخر شيء - وأريد أن أتأكد من أننا - عندما نتحدث عن الالتزام الطوعي والامتثال، قال جيف أنه إذا قدم طرف ثالث تقريرًا، فهو PICDRP. إذا كان هذا هو الحال، أعتقد أن لدينا مشكلة كبيرة هنا لأن PICDRP، لتتمكن من تقديم شكوى والاطلاع عليها، يجب أن تكون قادرًا على إظهار ضرر قابل للقياس.

ولا أعتقد أن - الآن، PICDRP هي آلية يمكن استخدامها لفرض التزامات المصلحة العامة أو من المفترض الآن تسجيل الالتزامات الطوعية. ولكن إذا كانت هذه هي الآلية الوحيدة، فعندئذٍ لدينا مشكلة حقيقية لأنه، على سبيل المثال، لم تتمكن منظمة حماية المستهلك من تقديم شكوى بأنه يجب اتباع التزامات المصلحة العامة لأنها لم تظهر أي ضرر.

لذا فإن الإنفاذ هو مشكلة حرجة حقيقية مرتبطة بهذا، لكنني لا أعتقد أن مشكلة المحتوى التي كانت الأكثر إثارة للجدل هي مشكلة على الإطلاق. شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، آلان. كاثي، أعتقد أن لديك وجهة نظر مختلفة حول ذلك. وسأعطيك الكلمة.

كاثرين كليمان: نعم، لدي وجهة نظر مختلفة جوناثان. أشكركم على السؤال، جميعًا، المشاركين في اللجنة، وجميع الحاضرين. يسعدني أن أكون معكم لمناقشة هذا الموضوع المهم.

جوناثان، أرى في الدردشة أنه تبقى لدينا عدد محدود من الدقائق. أريد أن أخبركم أن هذا هو تعليقي الأطول. تعليقي على السؤال الثاني أقصر. ستكون مداخلتي في حوالي أربع دقائق.

لذلك أردت - أريد أن أخبر الجميع أن الغالبية العظمى من التزامات المصلحة العامة نتفق عليها. ونحن نتفق عليها لأنها تخبرنا إلى حد كبير بمن يمكنه التسجيل في نطاقات TLD الجديدة ومن لا يمكنه التسجيل. لذا سأقوم بإعادة سرد القصة التي قالها لكم جيف بإيجاز. بالعودة بالتفكير إلى عام 2012. ستتذكرون أنه كان لدينا يوم الكشف في الربيع، ثم قدمت GAC تحذيراتها المبكرة في الخريف، حوالي 280 منها. وكانت لمعظمها علاقة بالمخاوف حول من يمكنه التسجيل في TLD ومن لا يمكنه ذلك.

لقد حصلنا على مزيد من التفاصيل في مشورة بكين لعام 2013 حيث أوضحت GAC في ملاحقها الشاملة أن بعض نطاقات المستوى الأعلى TLD، وبعض نطاقات المستوى الأعلى TLD المقترحة لمقدمي الطلبات، كانت واسعة جدًا وأنها كانت في الحقيقة سلاسل حساسة أو حساسة للغاية تحتاج أن تكون أضيق. لا يمكنك السماح لأي شخص بالتسجيل في BANK. أو FINANCIAL. أو CHARITABLE. كل هذه أمور جيدة.

وكانت بعض نطاقات TLD ضيقة جدًا حيث قال أحد المنافسين، أريد امتلاك الكلمة العامة للشركة أو الصناعة. وقالت GAC، لا، لا يمكنكم الحصول على الأسماء العامة الحصرية. عليك أن تسمح للجميع على الأقل بالدخول في عملك أو صناعتك وإلا فهذا ليس عدلاً.

إذن سيكون هذا مثل BEAUTY. أو BLOG. أو SEARCH.

لذلك كنا بحاجة إلى مكان لوضع تلك الالتزامات. وأصبحت تلك هي التزامات المصلحة العامة الإلزامية. أصبح ذلك التزامات المصلحة العامة. هذا ما تم إنشاء التزامات المصلحة العامة من أجله، والتزامات المصلحة العامة إلى حد كبير استجابةً لـ GAC - لمشورة GAC وتحذيراتها.

وهذا ما توقعنا أن تكون عليه التزامات المصلحة العامة.

لكن حدث شيء مضحك في الطريق إلى التزامات المصلحة العامة.

سمح الرئيس التنفيذي آنذاك فادي شحادة وكبير مسؤولي المقاولات ألين غروغان بمجموعة أخرى كاملة من الأشياء. شخص ما في هذه اللجنة أطلق على ذلك لقب 'حوض المطبخ' - وليس أنا. لذا فإن أي شيء يرغب أي سجل في إضافته، فيمكنه أن يقدمه باعتباره التزامًا بالمصلحة العامة. مما يجعلها تسمية خاطئة. لم يكن التزام مصلحة عامة

على الإطلاق. لقد كان التزامًا يخدم الذات، من جانب واحد، التزام من جانب واحد يقومون به. لكن لم يكن هناك أي اهتمام عام بالعديد من هؤلاء.

وعلى وجه الخصوص، وجدنا ذلك - وهم ليسوا معزولين في نطاق gTLD واحد. قال أحد مقدمي طلبات المحفظة، Donuts، عبر مئات من نطاقات المستوى الأعلى TLD، في التزامات المصلحة العامة الخاصة به إنه يمتلك السلطة التقديرية وحدها في أي وقت دون حصر لرفض أو تعليق أو إلغاء أو نقل أي تسجيل أو معاملة لمجموعة من الأسباب الغامضة حقًا، ولا شيء منها يتضمن إشعارًا للمسجل أو فرصة للرد.

إذن من أين أتت هذه؟ هذا جنون.

وهكذا - لذلك ليس التزام بالمصلحة العامة على الإطلاق. وسأشير إلى أنه ليس التزامًا طوعيًا لنصف الأطراف المعنية. إنه طوعي للسجل. إنه ليس طوعيًا بالنسبة للمسجل.

لذلك خلق هذا مشكلة. وهذا حقًا ما كنا نتجادل بشأنه طوال الوقت، ما هي أدوات الحماية؟ ما هي القيود المفروضة على الالتزامات الطوعية للسجلات.

وللعاملين، سأعرض شريحتي ردًا على السؤال التالي.

لكننا نعلم أن ICANN تعمل وفق سياسة الإجماع. نحن - إذا أردنا تقييد حقوق أصحاب المصلحة، فإننا نفعل ذلك من خلال عملية وضع السياسات. اتفقنا على ذلك في الوثيقة الرسمية. اتفقنا على ذلك في اللوائح. نقوم بإنشاء شروط تعاقدية تحد من حقوق أصحاب المصلحة المتعددين مع أصحاب المصلحة المتعددين. ونحن نستخدم - وهنا أقتبس من المقالات - اللوائح - نستخدم عملية وضع سياسات مفتوحة وشفافة ومتعددة أصحاب المصلحة من أسفل إلى أعلى.

سأتحدث عن هذا أكثر في السؤال التالي.

ومن هنا يأتي السؤال، هل العديد من التزامات المصلحة العامة هي حوض المطبخ. إنها مجموعة فرعية من المسجلين وضعوا كل شيء في حوض المطبخ، وقد انتهكوا الحقوق وقاموا بتقييد حقوق المسجلين بشكل مصطنع.

إذن كيف نراجع التزامات المصلحة العامة للتأكد من أنها تقع في نطاق اللوائح وأننا لا نستبدل عملية وضع السياسات؟

لذلك عندما ننظر إلى قواعد الملكية الفكرية، خاصة عبر مئات من نطاقات المستوى الأعلى، فهذا هو المكان المناسب لـ ICANN - أعلم، لقد شاركت للتو في رئاسة مراجعة مجموعة عمل حماية جميع الحقوق. وعملنا بجد لخلق سياسات عادلة ومتوازنة. لا يمكن أن تكون التزامات المصلحة العامة الخاصة سياسة خاصة تفرضها ICANN. لا يمكننا أن نجعل مجموعات خاصة تضع شيئًا ما في عملية وضع السياسات وتجاوزها تمامًا.
لذلك نحن نتفق على عدد كبير من التزامات المصلحة العامة ونختلف على مجموعة التزامات المصلحة العامة التي تفرض بشكل مصطنع قواعد المحتوى وتحد بشكل مصطنع من حقوق المسجلين وتتجاوز عملية أصحاب المصلحة المتعددين وتتجاوز قيود المحتوى التي التزمت بها ICANN.

شكرًا جزيلاً لك جوناثان. الكلمة لك.

جوناثان زوك: شكرًا كاثي. لذا اسمحوا لي أن أطرح عليكم سؤالاً سريعًا أثناء إجابتنا عن الأسئلة.

إذا كنت سأقدم طلبًا للحصول على PORTFOLIO.، وكجزء من رابطة مصوري المحفظة، وأحد الجوانب التي أريد الحصول عليها كجزء من هذا هو أنه مناسب للعائلات

وبالتالي لا يحتوي على أي عُري، ولدي سياسة تنص على أنني سأقوم بإسقاط أي نطاقات يظهر فيها العري، هل هذا شيء تشعر أنه سيكون مثيرًا للجدل كالتزام طوعي للسجلات في المستقبل؟

كاثي كليمان: كما تعلمون، لم نتحدث عن شروط الخدمة وقيود شروط الاستخدام. لكنكم تعلمون وأنا نعلم أن ICANN لا تشرف على المحتوى على مواقع الويب. وهذا خارج نطاق مهمتها. نحن - نعمل مع معرّفات الإنترنت ونضع السياسات.

لذا، نعم، أود أن أقول إن هذا خارج نطاق المواصفة 11، التزام المصلحة العامة، لأن ICANN ليس لديها - لأننا لم نمر بعملية وضع السياسات الخاصة بها. وأيضًا، ليس لدى ICANN أي دخل بإنفاذها. كيف - لم ننشئ PICDRP معًا يا جوناثان. أنت وأنا نعلم. لقد أنشأنا سياسة فض المنازعات UDRP. لقد أنشأنا سياسة فض المنازعات URS. ولكن بأي معايير في العالم يمكن لـ ICANN - هل ستحكم مجموعة من الأشخاص المعنيين بالسياسة الفنية على ذلك؟ لا تنتمي إلى العقد. ضعها في مكان آخر. ولكنه ليس جزءًا من الاتفاقية بين السجل وICANN، لأن فرضه خارج نطاق ICANN.

جوناثان زوك: آلان، هل تريد الرد على ذلك؟

آلان غرينبيرغ: نعم، باختصارٍ شديد. أو سأحاول الإيجاز.

السجلات هي شركات خاصة، ولا يمكننا إخبارهم بكيفية إدارة أعمالهم. وإذا أرادوا بالفعل وضع قيود على عدم وجود عُري، فيجب أن يكونوا قادرين على فعل ذلك، ويجب أن يكون أمرًا قابلاً للتنفيذ. إذا فازوا، على سبيل المثال - كما تعلمون، إذا كان هناك

تنازع على نطاق وحصلوا عليه بناءً على كيفية تخطيطهم لاستخدامه، فأعتقد أنه من المهم حقًا أن يكون قابلاً للتنفيذ.

والبيان بأن ICANN لا - لا يمكن أن تشارك في المحتوى حيث أن ذلك ليس في مهمتنا. تقول إنه لا يمكننا تنظيمها، بفرض قواعدنا الخاصة على المحتوى. لكننا لا نتحدث هنا عن فرض قواعدنا الخاصة.

شكرًا.

كاثي كليمان: جوناثان، هل لي أن أرد بإيجاز شديد؟

جوناثان زوك: لا أصدقك. عذرًا. أعتقد - لقد أوضحنا ذلك نوعًا ما. جزء من الهيكل، لهذا فهو تجريبي. لذا ما نحاول القيام به هو تحديد أن هذا الجدل موجود ولدينا كلا الجانبين من هذه القضية.

لذلك لن نقوم بحلها، لأنه من الواضح أنه يمكننا قضاء الجلسة بأكملها في الحديث عن هذا السؤال.

لذلك أردت أن أعرض لبعض الأشخاص بعض الخلافات المحيطة بالالتزامات الطوعية للسجلات، لكنني أريد الانتقال إلى السؤال التالي وأقترح ذلك بدلاً من ذلك - وطرح سؤال طرحه مجلس الإدارة مؤخرًا وتم إرساله إلى مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة، والتي - والتي قالوا فيها، بشكل أساسي، بالنظر إلى التغييرات الجديدة على اللوائح من عام 2016، هل هناك عقود لا يمكن لـ ICANN الدخول فيها أو لا يمكنها إنفاذها إذا كانت خارج مهمة ICANN؟

ولذا كان هذا سؤالًا مهمًا تم طرحه على مجموعة العمل المعنية بالإجراءات اللاحقة. لا يزال فريق العمل المعني بالإجراءات اللاحقة يوصي باستخدام RVC بالطريقة التي وصفها جيف. إذن هذا السؤال موجه لكاثي وجريج وبيكي، وهو مجرد - وأنا أعلم، بيكي، أنك ستعطين رأيًا شخصيًا وليس رأيًا باسم مجلس الإدارة.

لذا إذا كان بإمكاني نقل الكلمة، بيكي، فأنا أحب أن أبدأ معك. هل تعتقد أن بإمكان ICANN فرض الالتزامات التي لا تنتهك لوائحها ولكن في نفس الوقت لا تقع ضمنها بشكل مباشر؟

الكلمة لك بيكي.

بيكي بير: شكرًا لك، جوناثان. وتحياتي للجميع. أنا بيكي بور للسجل.

وشكرًا لك، جوناثان، لإعطاء إفصاح FTC قياسي.

بادئ ذي بدء، أود فقط أن أكرر وأؤكد أن مجلس الإدارة لم يقل أن ICANN لا يمكنها فرض التزامات المصلحة العامة التي كانت خارج مهمة ICANN. طرح مجلس الإدارة سؤالاً ويعتقد أن هناك حوارًا مهمًا للغاية يجب إجراؤه هنا.

وثانيًا، هناك مشكلة تتعلق بقابلية التنفيذ حتى فيما يتعلق بالتزامات المصلحة العامة التي تقع بشكل مباشر ضمن مهمة ICANN.

لذا فإن جزءًا من سؤالنا هو، كيف يمكننا التأكد من أنه عند تقديم الالتزامات الطوعية للسجلات، هناك طريقة موضوعية لتحديد ما إذا كان شخص ما يمتثل لتلك الالتزامات؟

هذا جزء مهم من أسئلة مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتزامات السجلات الطوعية. لا نريد زيادة التوقعات بأن شيئًا ما سيتم القيام به، ثم يتضح بأننا لا نمتلك الأدوات اللازمة لإنفاذه.

لذلك كنا نسأل عن عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة والآن نطلب من المجتمع التفكير في هاتين المسألتين.

لقد أنشأت اللوائح لما بعد النقل، لوائح 2016، هذه المجموعة التي تم تعدادها من اللوائح التي قالت، بشكل أساسي، أن ICANN لا يمكنها العمل خارج مهمتها. وكان لديها حظر على التنظيم.

يجب أن أفكر في تفسير آلان لهذا الحظر. أنا لست متأكدة من موافقتي على ذلك. لكنني لست متأكدة أيضًا من أنه تفسير ضروري. لأن العقد ينص أيضًا على أنه لا يوجد شيء في اللوائح يحظر على ICANN إبرام العقود وإنفاذها تعزيزًا لمهمتها. وإحدى مهامها تخصيص النطاقات على المستوى الأعلى. وإذا تعهد شخص ما فيما يتعلق بتطبيق gTLD - وكميزة لهذا التطبيق فإنه يلتزم بفعل شيء ما، أعتقد أنه جزء نقاش، هل يفرض هذا العقد تعزيزًا لمهمة ICANN؟

أنا لست هنا لاتخاذ موقف بشأن ذلك. لكنني لن أقول - لن أتناولها بوضوح مثل كاثي. وسأكرر فقط شيئًا قاله فولكر في المحادثة مبكرًا، وهو، كما تعلمون، من الصعب جدًا معرفة كيف - كيف يكون من المنطقي أن يحصل شخص ما على جميع مزايا الالتزام، بمعنى أنه يحصل على نطاق المستوى الأعلى، ولا شيء من العمل. وأرغب في طرح هذا الأمر فحسب.

الأمر الآخر هو أنني أعتقد أن أحد الأسباب التي تجعلني سعيدة حقًا لأننا نجري هذا الحوار ونبدؤه، هو أننا نحتاج فقط إلى إجراء مناقشة حول توقع النزاعات ومعالجتها. ما لا نريد القيام به هو الدخول - كما تعلم، إضافة جولة جديدة من نطاقات المستوى الأعلى

ولديك خلافات لا نهاية لها حول ما إذا كان هناك شيء ما - ما إذا كان بإمكان ICANN القيام بذلك أم لا بموجب لوائحها.

لذا فإن بعض الأشياء التي نفكر فيها هي، فيما يتعلق بتلك الأنواع من الالتزامات الطوعية للسجلات التي تقترب من مشكلة المحتوى ولكنها تعتبر ضرورية، على سبيل المثال، للرد على تحذيرات GAC المبكرة أو ما شابه، هل هناك طريقة لتوضيح الالتزام بطريقة تتجنب تنظيم المحتوى؟ لذا فبدلاً من قول أنك لن تفعل "X"، أقول لك - أوافق على أنه سيكون لدي عملية قابلة للتدقيق للقيام بذلك - للتأكد من أنني لا أفعل "X".

إنها أشياء من هذا القبيل. أعلم أن شيري على دراية بتلك الالتزامات العملية القابلة للتدقيق. وأعتقد أنه أمر صحي بالنسبة لنا، أننظر في كيفية صياغة التزامات المصلحة العامة.

أود شخصياً أن أدافع عن نظام ينص على أنه إذا قدم مقدم الطلب سجلاً طوعيًا للموافقة المسبقة عن علم، فإنه يقدم شرحًا لكيفية سير الأمور - يجب قياس امتثاله لهذه التزامات المصلحة العامة. وأعتقد أن ذلك سيساعدنا على الاقتراب أكثر من هدف تجنب النزاعات، والحصول على توقعات واضحة حول ما تلتزم به السجلات والقدرة على فرضها.

لذا سأتوقف هنا، لأنني أعرف أن لدينا الكثير من الأشخاص الآخرين.

جوناثان زوك: شكرًا يا بيكي.

سوف أنقل الكلمة لك كاثي.

كاثي كليمان: بالتأكيد.

وآمل أن يشارك العاملون شرائحي. لذلك سترون الشريحة التي أعددتها.

لذلك طرحت سؤالًا جيدًا حقًا - حول ما تقوله المادة 1 حول ما إذا كانت تقيد قدرة ICANN على الدخول في هذه العقود.

وسؤالي هو حقًا كيف نمنع التزامات المصلحة العامة الخاصة من أن تصبح سياسات خاصة تتجاوز وضع سياسات ICANN؟ التزامات المصلحة العامة الخاصة - ليس من المنطقي، بالنظر إلى تاريخنا في سياسة الإجماع أن تصبح التزامات المصلحة العامة الخاصة صفقات في الغرف الخلفية ونوع من التقويض أو الحصول على امتيازات سياسية إضافية. ليس هذا ما نتحدث حوله. وهذه ليست أفضل الأمثلة التي تستخدمونها.

لذلك لا أرى شريحتي تظهر، لذا اسمحوا لي -

جوناثان زوك: أعتقد أنه لا يوجد وقت للشرائح. لذلك فقط --

كاثي كليمان: سأمضي قدمًا وأضع أدوات الحماية الأربعة في الدردشة.

إذن تم اقتراحها من قبل مؤسسة الحدود الإلكترونية وائتلاف حقوق اسم النطاق وآخرين.

وقد أجابوا على سؤالك، جوناثان، لأننا اتفقنا على أن هذه الصور الخاصة المقترحة، غير المقيدة في الجولة الأولى، يجب أن يتم تقييدها الآن في الجولة الثانية، لأن لدينا هذه اللوائح الجديدة، لوائح 2016.

هذا يجيب عليه مباشرة. كيف نراجعها؟ فقط لأن لدينا تعليقا عاما، كيف نعرف أنه تمت الموافقة عليها أم لا؟

إذن الأول هو أن التزامات المصلحة العامة هي RVC. بالمناسبة، التزامات المصلحة العامة الخاصة هي RVC، يا شباب. يمكن فقط معالجة المشكلات المتعلقة بأسماء النطاقات نفسها، وليس محتوى مواقع الويب أو التطبيقات التي تستخدم أسماء النطاقات. لذلك يذهب هذا إلى 1.1(ج) من اللوائح.

لا ينبغي أن تعطي التزامات المصلحة العامة، RVC، للسجلات سلطة تقديرية غير محدودة لتعليق أسماء النطاقات. يؤدي ذلك إلى انتزاع حقوق المسجلين تمامًا، وقد أمضينا 20 عامًا في محاولة تحقيق التوازن كجزء من سياسات عادلة ومتوازنة. نحن لا نزيل أسماء النطاقات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. هذا هو جوهر UDRP وURS.

ثلاثة، التزامات المصلحة العامة PIC، وRVC، لا ينبغي استخدامها لإنشاء سياسات جديدة لاسم النطاق والتي لم تأت من خلال عمليات ICANN. تم رفض قائمة العلامات المحمية من Donuts، وهي قائمة الحظر، عبر أكثر من 200 نطاق من المستوى الأعلى من قبل عملية أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN. لماذا أساسًا يجب أن تقوم ICANN بإنفاذه؟

والتزامات المصلحة العامة - وهذا يتفق مع 1.1 (ب) من قيمتنا الأساسية والتزامنا بعملية أصحاب المصلحة المتعددين.

وبعد ذلك، فإن جورج كانسيو، اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) السويسرية، يجب أن تكون التزامات المصلحة العامة المضافة بشكل صحيح للغاية وRVC متسقة مع القيمة الأساسية لحقوق الإنسان المحددة في لوائح ICANN وهي 1.2 (ب)(8).

لذلك إذا أنشأنا هذا المنشور، هذه الآلية لأربعة حواجز واقية للنظر في PIC وRVC، فسنقبل تلك التي نتفق عليها. ماذا يدخل وماذا يخرج؟ هل هي واسعة جدًا أم ضيقة جدًا لمن يمكنه التسجيل؟ وسوف نرفض الأشخاص الذين يحتاجون حقًا إلى الخضوع لعملية أصحاب المصلحة المتعددين أو لا يجب أن يتم فرضها من قِبل ICANN على الإطلاق.

شكرًا لك، جوناثان. الكلمة لك.

جوناثان زوك: شكرًا.

جريج، سأعطيك الكلمة. أعتقد أن السؤال الذي أشعر بأنني أميل إلى طرحه هو: مع وجود 1500 اسم نطاق، ألا يمتلك شخص ما القدرة على اختيار تسجيل نطاق من المستوى الثاني مع السجل الذي يتفق مع سياساته ببساطة؟

جريج، تفضل الكلمة لك.

جريج شاتان: شكرًا. جريج شاتان. سأتناول هذا السؤال وأيضًا بعض ما تمت مناقشته من قبل.

من الواضح أننا - أحد أدوار ICANN هو تشجيع المنافسة بين السجلات أو بين نطاقات المستوى الأعلى. وبالتالي فإن وجود سياسات مختلفة ومجالات مختلفة هو أمر تنافسي - فهو جزء من وجود منافسة حرة وعادلة. ومن الواضح أنه لا يمكن تغيير كل قاعدة، ولكن بشكل عام، يمكن تغيير العديد منها - يمكن تغيير معظمها. لدينا أساسيات معينة. لكن ما كنا نتحدث عنه بصراحة فيما يتعلق بـ RVC بصراحة، في هذه الحالة، لا ينتهك تلك الأساسيات، ونضع جانبًا أي افتراضات لم يتم تطويرها بعد.

لذلك أعتقد حقيقةً أنه يمكن للمرء أن يجد نطاقًا عالي المستوى مثل PORTFOLIO. الخاص بك، والذي سيكون مناسبًا للعائلات، أو يمكنهم الانتقال إلى PHOTO. - ودعنا نفترض فقط أنه في PHOTO. جميع الصور مقبولة، ثم، كما تعلمون، هذا هو الخيار الذي يمكن لمالك نطاق المستوى الثاني اتخاذه فيما يتعلق بالمكان الذي يريدون أن يكونوا فيه وتحت أي قواعد يريدون أن يكونوا - أي شركة يحتفظون بها بشكل أساسي. إذن هذه حقًا مسألة حرية اختيار.

أعتقد أنه من المهم أيضًا التمييز - أن نكون أكثر حرصًا عند استخدام كلمة "إنفاذ". نحن نتحدث حقًا عن شيئين مختلفين ويتم الخلط بينهما.

عندما تفرض ICANN حكمًا تعاقديًا، فإنها تفرض التزام السجل بالعمل باستمرار بشكل شامل وفق هذا الالتزام. و لا تفرض أية قضية أو مسألة معينة. فهذا يبقى بين السجل والمسجل. لذا فإن ICANN ليست جهة إنفاذ للمحتوى أو أي نوع من المنفذين في تلك الحالات.

ما يتم تنفيذه في حالة RVC هو أن RVC نفسها، والالتزام، والعمل، كما قالت بيكي، على ما أعتقد، يتم بواسطة السجل؛ أنهم يفعلون ما وعدوا به.

لكن أي حالة أو قضية معينة ليست شيئًا من شأن ICANN أن تفرضه أو لا تنفذه نيابة عن السجل. السجل يعمل منفردا في هذه الحالة.

وسأقول أيضًا أنه فيما يتعلق بفرض القواعد، وهذا هو الفعل التنظيمي فيما يتعلق بالمحتوى، فأنا أتفق كثيرًا مع ما طرحه آلان كتفسير.

وكنت منخرطًا بشكل وثيق - يمكنني حتى سماع طنين في أذني بالحجج التي قدمتها والآخرون، والتي لم تنجح في اتجاهات مختلفة حيث انتهى بنا الأمر إلى حل وسط، في

الواقع، بما في ذلك التأكد من أنه كان لدينا بعض الوضوح حول كلمة "تنظيم" لذلك لا نستخدم كلمة "تنظيم" كمصطلح حوض المطبخ، يعني أي شيء لا نحبه، والذي يتضمن المحتوى بطريقة ما . لذلك أعتقد أن من المهم التفكير في ذلك.

أخيرًا، سأقول إن أدوات الحماية المذكورة، مثيرة للاهتمام. أعتقد أنها مجموعة كاملة من السياسات العامة الجديدة التي نحتاج إلى عملية وضع السياسات لتطويرها. هم بالتأكيد ليسوا كذلك - فهم يذهبون إلى ما هو أبعد من كل ما هو موجود في اللوائح. ولذا إذا أردنا التحدث عن قواعد جديدة ومختلفة، كما تعلمون، يجب وضعها في عملية وضع السياسات ويمكننا أن نرى ما سيحدث معها. شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، غريغ.

إذن ما أريد فعله بعد ذلك، أعلم، آلان، لقد كنت تسأل عما إذا كان يمكنك الرد على سؤال كاثي بشأن Donuts. لا أرغب في إجراء حوار تواصلي بشأن التفاصيل، ولهذا السبب كنا نوعا ما نكره استخدام PIR أو أي أمثلة أخرى جوهرية. نحن نحاول الوصول إلى آلية RVC كوسيلة لبناء الالتزامات في العقد ومحاولة التحدث عنها بشكل عام.

لذلك أرغب في اجتياز هذه المناقشة، ثم تركت سؤالك في غرفة الأسئلة والأجوبة. أعدك أن آتي إليك في النهاية، إذا كان هذا مناسبًا. لقد رأيت ذلك.

حسنًا. لذا فإن الشيء التالي الذي أردت القيام به - وما نحاول القيام به هنا هو نشر ما هي الأسئلة والخلافات المختلفة، أليس كذلك؟ وهكذا سمعنا للتو من بيكي، وكاثي، وجريج حول ما إذا كانت اللوائح نوعًا ما تقف في طريق أنواع RVC التي رأيناها أو التي قد نراها في الجولة التالية أم لا.

ما أريد أن أفعله هو أن أطرح على آن وآلان وجيمي السؤال التالي، السؤال العملي. إذا لم يكن لدينا - فقط بافتراض أننا لم نفعل ذلك، فلن يتم حلها بعد. لكن بافتراض عدم وجود مشكلة في اللوائح، فهل هناك مخاوف عملية مرتبطة بها؟ لذا، إذا افترضنا أن ICANN قادرة على الدخول في RVC كسجلات، فهل هناك تحديات عملية مع امتثال ICANN لفرض هذه التحديات؟

أعلم، بيكي، لقد تطرقت لها لفترة وجيزة، لكنني أردت أن أعطي كل واحد منكم فرصة لمعالجة نوع من الآثار العملية لـ RVC التي - بدلاً من القول أننا ضدها أو مع عدم تعزيز المهمة بحيث تكون نوعا من التوازي. هل هناك قضايا عملية مرتبطة بالإنفاذ؟

جيمي، هل يناسبك المشاركة أولاً؟

جيمي هيدلوند: إذا تمكنت من العثور على زر كتم الصوت، فسأكون سعيدًا بالمشاركة.

شكرًا على السؤال. وشكرًا، دين، على السؤال ذي الصلة الذي نشرته في الدردشة وفي الأسئلة والأجوبة.

على مستوى عالٍ للغاية - وهذا لا ينطبق فقط على RVC ولكن على الأحكام التي سيتم اعتمادها نتيجة لأي وضع للسياسات، فإن التحدي الأكبر هو أن يكون هناك نص أو لغة في الأحكام لا لبس فيها، وهذا واضح، وهذا ليس عرضة للتفسيرات المتعددة التي يحتمل أن تكون متضاربة لأنه عندما يحدث ذلك، فإنه يضع الامتثال في موقف مستحيل يتمثل في الظهور في اختيار أحد الجانبين أو تجنبه تمامًا.

لذا، فإن مناشدتي لهذه المجموعة وجميع الأشخاص الذين يكدحون في عمل وضع السياسات هو أنه عندما تتوصلون إلى الأحكام، تأكدوا من أن الجميع يفهم ما يقصدونه

وأن لغة الحكم واضحة. هذا ينطبق بالتساوي على RVC. كما ذكرنا سابقًا، تكون RVC طوعية حتى تصبح جزءًا من العقد، وعند هذه النقطة تصبح ملزمة.

اعتقدت أنه سيكون من المفيد تقديم ملخص سريع لتجربة الامتثال لدينا في معالجة الشكاوى المتعلقة بالتزامات المصلحة العامة منذ عام 2016 وهو حقًا عندما يكون لدي بيانات - لدينا أيضًا بيانات منشورة لعامي 2014 و2015. قبل ذلك، سيتعين علينا العودة واستخراجها يدويًا، لكن لا أعتقد أن هناك الكثير.

لذلك، أولاً، بدءًا من التزامات المصلحة العامة الطوعية، تلك التي تم دمجها في الاتفاقيات مع مشغلي سجل معينين، لم يتم تقديم أي شكاوى إلى قسم الامتثال، بدعوى انتهاك التزامات المصلحة العامة الطوعية. لهذا السبب، فإن تجربتنا محدودة إلى حد ما.

منذ كانون الثاني (يناير) 2016، تم تقديم إجمالي 36 شكوى بشأن التزامات المصلحة العامة الموجودة في جميع اتفاقيات السجل في المواصفة 11 من التزامات المصلحة العامة. تم رفض ثلاثين شكوى من هذه الشكاوى دون اتخاذ أي إجراء إضافي لأنها كانت خارج نطاقها، كانت باطلة، ولم تكن مدعومة بأدلة.

تعاملت ثلاث من هذه الشكاوى مع المواصفة 11 (1) وهو مطلب لمشغل السجل لاستخدام أمناء السجلات المعتمدين من اتفاقية RAA لعام 2013 فقط. هذه الثلاثة تم علاجها.

كانت هناك شكوى واحدة للموافقة المسبقة عن علم تم تقديمها بموجب المواصفة 11 (3)(ج) تتطلب الشفافية وسياسات النشر. كان ذلك - بعد تحقيق من قبل الامتثال، تم رفض ذلك لأنه لم يتم العثور على انتهاك.

وبعد ذلك، أخيرًا، كان هناك إجرائان تم عرضهما على اللجنة، وكلاهما وجد انتهاكات لنفس الشرط، المواصفة 11 البند (3)(ج) وتطلبا تسوية نيابة عن السجلات للامتثال لهذا الحكم. زعم أحدهم أيضًا حدوث انتهاك للبند 3(أ)، وهو أيضًا موضوع الكثير من التواصل مع دائرة الأعمال بشأن خطاب حول ما يعنيه هذا الحكم. ووجدت اللجنة أنه على الرغم من أنه قد تكون هناك إجراءات سيئة من قِبل مشغل السجل، إلا أنها لم تكن قابلة للتنفيذ بموجبها - أو لم يتم تغطيتها بواسطة المواصفة 11 البند (3)(أ). هذا هو وضعنا.

مرة أخرى، كما هو الحال مع أي بند نفرضه، طالما أن النص واضح، والحقائق واضحة، وليس من الصعب بالنسبة لنا تطبيقه. وهذا ينطبق بشكل متساوٍ على أي شيء يأتي من RVC أو التزامات المصلحة العامة أو التزامات المصلحة العامة الطوعية أو الأحكام في أجزاء أخرى من العقد. أتمنى أن يكون ذلك مفيدًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، جيمي. هذا مفيد جدًا.

آن، أريد الانتقال إليك. تحدث كل من بيكي وجيمي عن زيادة الوضوح في طريقة كتابة رسائل RVC هذه. وذهبت بيكي إلى أبعد من ذلك بقليل فقالت إنه ربما يجب أن تكون هناك عملية تدقيق محددة لتحديد الحقائق المرتبطة بذلك. هل تشعرين، في ضوء هذه الأنواع من التوصيات، أنه من المعقول توقع الامتثال للعقد داخل منظمة ICANN لفرض الالتزامات الطوعية للسجلات؟

آن أيكمان سكاليز: شكرًا لك، جوناثان. أنا آن أيكمان سكاليز. أنا عضو في دائرة الملكية الفكرية IPC، كنت نشطة في الإجراءات اللاحقة. أنا أتحدث شخصيًا فقط، على الرغم من أنني يجب أن أقول إن التزامات المصلحة العامة قد قدمت بيانًا إلى الإجراءات اللاحقة لدعم آلية RVC، والتي أؤيدها شخصيًا أيضًا.

فيما يتعلق بسؤالك تحديدًا، أعتقد أن الاقتراح القائل بأنه سيكون لدينا عمليات قابلة للتدقيق وحتى بعض هذه الحواجز يجلب ICANN إلى مجال المحتوى أكثر مما هو مرغوب فيه داخل المجتمع.

أعتقد أن آلية RVC هي آلية تناسب فعليًا مهمة ICANN. وقد ذكرت بيكي سابقًا أن جزءًا من هذه المهمة هو، كما تعلمون، تعزيز المنافسة وإطلاق نطاقات gTLD.

أعتقد أن هناك العديد من المجالات داخل ICANN، والعديد من الآليات الموجودة بالفعل، والتي تؤثر في النهاية على المحتوى ولكنها لا تجعل ICANN منظِّمَة لذلك المحتوى.

على سبيل المثال، لديك معارضة المصلحة العامة المحدودة. لا يمكن لمؤسسة ICANN - على سبيل المثال، إذا كان لذلك أن يسود على المصلحة العامة المحدودة، أرى أن لذلك تأثير على المحتوى، ولكن ICANN لا تزال غير قادرة على منح TLD الذي، كما تعلم، تم تحديده في النهاية على أنه ضد تلك المصلحة العامة المحدودة. إذن هذا متعلق بالمحتوى.

أعتقد أن هناك العديد من الآليات الأخرى داخل ICANN التي تؤثر على المحتوى وURS وUDRP وTMCH. لذا فهو ليس مجرد - أتفق مع آلان وجريج. لا ننتهك اللوائح من خلال التأثير على المحتوى فقط. لكني أعتقد أن ما يمكنك رؤيته هو أن هناك نظامًا متشعبًا بشكل واضح.

بعبارة أخرى، رأيي الخاص - وسأنتقل إليه مباشرة - هو أن التزامات المصلحة العامة الإلزامية يجب أن يتم فرضها من خلال امتثال ICANN، ولكن هذا الجديد - كمسألة تنفيذ للسياسة التي طورناها في الإجراءات اللاحقة، أن الالتزامات الطوعية للسجلات الجديدة يجب أن تكون قابلة للتنفيذ من خلال لجنة مستقلة، كما نفعل مع الآليات الأخرى داخل ICANN. لأنني أعتقد أنه كلما قررنا داخل ICANN أننا سنبدأ في تقييم الالتزامات

الطوعية الجيدة والسيئة للسجلات، وكما تعلمون، سواء كانت تفي بمعايير معينة، فكلما قمنا بمشاركة ICANN في قرارات المحتوى التي لا ينبغي أن تشارك فيها.

لذلك أعتقد أنه من الناحية العملية، سواء من وجهة نظر احترام اللوائح، أو من وجهة نظر احترام عبء العمل، فسيتم تطبيق RVC بشكل أفضل من خلال لجنة مستقلة كمسألة تنفيذية وأنه لا ينبغي أن تشارك ICANN في تقييم ما إذا كان هذه جيدة أو سيئة، وأن التزامات المصلحة العامة الإلزامية، من ناحية أخرى، يجب أن تظل ضمن امتثال ICANN. هذه وجهة نظري.

شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا آن.

إذن من لدينا أيضًا في هذا السؤال؟ أعتقد أن ذلك كان آلان.

هل لديك أي شيء تريد أن تضيفه؟ لا بأس إذا لم تفعل. لكن، في حال رغبت في ذلك، فنحن مستعدون.

آلان غرينبيرغ: لا، لديّ بضعة أمور. سأحاول أن أختصر قدر الإمكان.

لقد قفزت في البداية، في السؤال الأول، تحدثت عن PICDRP مقابل شكاوى PIC.

أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نحافظ على هذا التمييز وأن نجعله واضحًا حقًا. وهذا - يأتي في تعليق آن حول ما إذا كان يجب التعامل مع الالتزامات الطوعية من قبل لجنة،

فلا بأس بذلك. ليس لدي مشكلة في ذلك، وهو يدعم نقطتي الأخيرة. لكن لا يمكنك فرض رسوم، وربما رسوم كبيرة، لتقديم شكوى ومراجعتها، وهو ما يرتبط غالبًا باللجان.

لذا، إذا أردت أن أشير إلى ICANN وأشتكي إليها وأريد أن تجعل السجل يمتثل لقواعده الخاصة، والقواعد التي وضعها، فهذا ليس شيئًا يجب علي الدفع لفعله.

PICDRP هي المكان الذي يمكنك أن تكون فيه - يمكن أن تُظهر أن لديك - آسف - ضرر كبير يمثل مشكلة مختلفة ولديها - أعتقد أنه يجب التعامل معها بشكل مختلف تمامًا.

لكنني أتفق تمامًا مع كليهما - مع بيكي وجيمي على أننا بحاجة إلى الوضوح. أكبر مشكلة فردية رأيتها فيما يتعلق بتطبيق قواعد معينة هي أن استدعاءات الحكم متضمنة. وذلك لا يرتبط فقط بالتزامات المصلحة العامة PIC. وهناك مشكلات أخرى أيضًا.

ولأسباب وجيهة نسبيًا، يتردد الامتثال في الاضطرار إلى إجراء استدعاءات للحكم، والتي إذا انتقلت الأمور إلى نزاع قانوني، فلن تكون في وضع قوي لفرضها. لا تحب ICANN اتخاذ أي إجراء عندما لا تكون في وضع قوي للمتابعة والحصول - كما تعلمون، الحصول على الموافقة إذا ذهبت إلى المحكمة. وهذا ليس أمرًا مفاجئًا.

لذلك ربما نحتاج إلى لجان، وربما يتعين على السجل، في تحديد التزامه، تحديد الآلية التي يتم من خلالها إصدار قرار الحكم، ومن المفترض أن يتم بشكل مستقل.

لذلك أنا أؤيد ذلك. لكن، مرة أخرى، أحب بديل بيكي لصياغة الالتزام بطريقة ضمنية في ذلك، فنحن نعرف آلية كيفية التعرف على المشكلات وتقليل عدد النزاعات. لذلك ربما تكون هذه هي الطريقة لحل المشكلة.

لكن التنفيذ، والمشاكل العملية هي التأكد من إمكانية تقديم الشكاوى، وإذا كانت صحيحة، فيمكن رؤيتها، ونأمل أن يتم ذلك بسلاسة وسرعة.

وكما قال جيمي، لم يكن هناك الكثير من الشكاوى، لذا فهي ليست مشكلة في الحجم. لكنها تتأكد من إمكانية التعامل معها بسرعة.

شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، آلان.

وبيكي أو جيمي، باختصار، هذا التمييز الذي وضعه آلان، هو ذلك التمييز المعقول، أنه ليس عليك أن تكون طرفًا متضررًا من أجل تقديم شكوى للامتثال للعقد والإشارة إلى أن RVC أو التزامات المصلحة العامة الطوعية يتم انتهاكها؟

جيمي هيدلوند: شكرًا، جوناثان، كنت أخشى أن تسألني ما إذا كان سؤاله حول ما إذا كان الحكم مناسبًا أم لا.

- أعني، نحن - لا أعرف كيف أجيب على ذلك. نحن ننفذ الأحكام كما هي. وأحد الأشياء المثيرة للاهتمام حول PICDRP هو أن الطريقة التي تعمل بها اللجنة هي أن اللجنة تستخدم أيضًا - كما تعلمون، تنظر إلى نفس مصدر السلطة مثل التزام ICANN. لذا حتى الآن، لم يذهبوا، كما تعلمون، إلى هيئات أخرى من القانون أو اللوائح لاتخاذ قرار. وهم ينظرون إلى الامتثال لاتفاقية السجل ومع التزامات المصلحة العامة على وجه الخصوص.

لذلك لا أعرف - كما تعلمون، أنا أؤيد تمامًا الأحكام التي تم فحصها والتي يُنظر إليها على أنها قابلة للإنفاذ. وبغض النظر عن ذلك، كما تعلمون، فنحن - نحن جميعًا مع ذلك.

ولا أدري إن كانت هذه إجابة شافية لسؤالك أم لا.

جوناثان زوك: نعم، أعتقد ذلك.

أعتقد أن المشكلة هي ما إذا كانت منظمة مراقبة أو شيء من هذا القبيل، التي لم تكن طرفًا متضررًا على وجه التحديد، سيكون لديه القدرة، منذ --

جيمي هيدلوند: عذرًا.

جوناثان زوك: PICDRP -، هل ما زالوا يأتون إليك ويقولون، لقد لاحظنا، لأننا نولي اهتمامًا،

جيمي هيدلوند: حسنًا.

جوناثان زوك: - يظهر هذا العري الآن على PORTFOLIO.

جيمي هيدلوند: أرجو المعذرة. نعم، هذه هي القضية المشار إليها. والقاعدة الحالية هي أنه يجب أن تكون طرفًا متضررًا من أجل الحصول على مبرر للتقدم. ما إذا كان يجب -.

جوناثان زوك: أو شكوى (غير واضح) أيضًا. هذا سؤالي.

جيمي هيدلوند: إن انتهاك التزامات المصلحة العامة، سواء نظرنا إليه أو ذهب إلى لجنة، هو - يتعلق بـ - إلى السؤال الدائم. والآن، ما أفهمه هو أنه يجب عليك إظهار الضرر المباشر. ما إذا كان ينبغي توسيع ذلك، على ما أعتقد، هو - هو سؤال مناسب - للإجراءات اللاحقة، ربما في التنفيذ، ربما في ODP، سواء - كما تعلمون، ما هو التأثير على توسيع المكانة، وما هي الإيجابيات والسلبيات.

لكن هذا - أعتقد أنه سيكون من الأفضل أن تسأل شخصًا يشارك في هذه العمليات، بدلاً من سؤالنا عن الامتثال الذي يأتي في نهاية السطر.

جوناثان زوك: شكرًا لك، جيمي.

من الواضح أننا لم نكن سنحل أيًا من هذه المشكلات بشأن هذا - خلال هذه الجلسة العامة، ولكن فقط نوعًا ما من بعض المناقشات التي لا تزال تدور حول الالتزامات الطوعية للسجلات. لأن الناس يفكرون بشكل متزايد في حالة AMAZON. و PIR. وما إلى ذلك، كآلية، ونحن بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت الآلية المناسبة.

لذا أود أن أشكر الجميع على الحديث عن هذا الموضوع.

قبل أن نذهب إلى الأسئلة، كنت أرغب في السماح لشيري فالكون بالتحدث قليلاً عما يمكن لمشغلي السجل القيام به بشأن تحديث ومراجعة التزامات المصلحة العامة أو RVC الخاصة بهم إذا لم تعد مناسبة للغرض. إذا أراد مشغل السجل تحسينها أو تنفيذ مجموعة

جديدة من اللوائح أو شيء من هذا القبيل، فكيف تبدو هذه العملية وهل توجد آلية للسماح بإجراء تغييرات على هذه RVC، كما يطلق عليها الآن؟

شيري فالكون: مرحبًا، جوناثان. شيري فالكون هنا.

أنا جزء من مجموعة عمل داخل أصحاب المصلحة في السجل الذين كانوا على اتصال بـ icann.org لمدة عامين تقريبًا، في محاولة لإنشاء عملية للقيام بهذا الشيء بالذات، جوناثان. هذا يأتي إلى هذه المناقشة من زاوية مختلفة قليلاً. لذلك نحن لا ننظر بالضرورة إلى ما إذا كانت صالحة، هل يجب أن تكون صالحة، هل هي صحيحة، ما هو نوع - مشاكل السياسات الطارئة الإلزامية حولها.

نحن نتحدث أكثر عن وجودها وكيف ينبغي لنا، كمشغلي السجل، وكوننا الطرف المتعاقد مع ICANN، كيف يمكننا إجراء تغييرات عليها إذا أردنا تعزيزها أو أنهم، كما ذكرت، لم يعودوا مناسبين؟

وحاليًا، لا توجد طريقة للقيام بذلك. لذا فقد اتصل عدد قليل من مشغلي السجلات بشكل فردي بـ ICANN ليقترحوا أنهم يريدون إجراء تلك التغييرات. وأشارت ICANN إلى أنها كانت غير مرتاحة لإجراء أي تغييرات على التزامات المصلحة العامة الطوعية بسبب الجدل حول مخاوف GAC تاريخيًا.

لذا، بدلاً من ذلك، ما اقترحته ICANN وما كنا نعمل على القيام به هو إنشاء إطار عمل، يشبه إلى حد كبير الإطار الموجود لتغييرات المجتمع للمواصفة 12، حيث يمر مشغل السجل من خلال إطار عمل المعايير الموضوعي للغاية هذا. وإذا تجاوزت تلك المشكلات الفاصلة، فسيُسمح لها بالتفاوض بشكل فردي مع ICANN بشأن تلك التغييرات التعاقدية.

ستخضع أي من هذه التغييرات بعد ذلك إلى فترة تعليق عام. وإذا لم يتم وضع علامة على أية مشكلات رئيسية، أو مع ذلك، فإن هذه العملية تعمل عادةً، عندئذٍ يمكنهم إجراء تلك التغييرات التعاقدية. لذا فهذا هو القصد بالفعل.

ومنذ هذه العملية التي استمرت عامين - كما تعلمون، بدأت هذه المحادثة بأكملها تتطور بالفعل داخل مجتمع ICANN، وربما يكون إطار العمل حلاً جيدًا لبعض هذه المشكلات أيضًا. ربما إذا - بالنسبة إلى نقاط كاثي السابقة، عندما كنا في جلسة التخطيط، إذا كان هناك شيء غير مناسب، فربما تكون هذه طريقة يمكن للأطراف أن يغيروها بالفعل أم لا. من يدري؟ لكننا ما زلنا ننتظر نوعًا ما الحصول على تعليقات حول ما إذا كان بإمكاننا إطلاق فكرة إطار العمل هذه في المقام الأول.

أعتقد - لقد قدمنا هذا إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، لذا فهم نوعًا ما في وضع تكراري وأعتقد أن الوضع الحالي هو أن ICANN تنظر في هذه المشكلة ومن المفترض أن تقدم ورقة إلى GAC حول هذا الأمر، ثم سنذهب من هناك.

لذا سأتوقف الآن للحفاظ على الوقت. لكن يسعدني الإجابة عن أية أسئلة.

جوناثان زوك: شكرًا شيري. شكرًا لاختتام تلك المحادثة.

من الواضح أن أحد الأشياء التي تغيرت في التوصيات الجديدة حول RVC هو أنها ستخضع للتعليق العام، مما قد يغير طابع هذه المناقشات.

لذلك حاولنا القيام بما يعادل تقرير مشكلة الموظفين خلال هذه الجلسة العامة. لم نحل أي شيء، ولكن على الأقل طرحنا بعض الأسئلة التي لا تزال بحاجة إلى مناقشة قبل تنفيذ دليل جديد لمقدمي الطلبات أو جولة جديدة. لذا أود شكركم جميعًا.

لكن قبل أن أذهب إلى الأسئلة، أردت أن أعطي آلان فرصة للرد على كاثي، باختصار شديد، حول التزامات المصلحة العامة التي نفذتموها من أجل تسجيلها. لكني لا أريد أن أذهب ذهابًا وإيابًا، إذا كان ذلك ممكنًا.

لذا، آلان، إذا كنت لا تزال معنا، فهذه هي فرصتك للتحدث.

آلان غرينبيرغ: أفترض أنك تقصد آلان وودز؟

جوناثان زوك: أفعل. آلان وودز. أرجو المعذرة.

آلان وودز: نعم، آلان الآخر. تعتقد أنه سيكون هناك أكثر من اثنين منا.

جوناثان زوك: إذا كانت لديك كاميرا، فأنا أحب أن تشغلها.

آلان وودز: لم أحصل على خيار الكاميرا. لذلك قد لا يحدث.

جوناثان زوك: أعتقد أن العاملين يمكنهم منحك خيار الكاميرا.

ربما ليس بالسرعة الكافية.

آلان، تفضل بردك على كاثي. شكرًا.

آلان وودز: شكرًا. الآن (يتعذر تمييزه). شكرًا جزيلًا.

وجزيل الشكر لكم، جوناثان. لقد وضعت سؤالًا في المربع فقط في حال لم يكن لدينا الوقت للقيام بذلك. وأنا أقدر منحك الوقت لي.

أفترض أنني أردت فقط أن أقول ذلك حقًا، حقًا أقدر كثيرًا من أين أتت كاثي من ذلك. ومع ذلك، أعتقد أننا نميل دائمًا إلى الذهاب إلى أسوأ سيناريو في هذه الحالات، وعلى وجه التحديد عندما يتعلق الأمر بشركة Donuts. أعني، من المهم جدًا بالنسبة لنا أن نضمن أنه إذا كان لدينا التزامات المصلحة العامة، وأن التزامات المصلحة العامة التي لدينا بالفعل، وأننا نطبقها بطريقة شفافة وليست تعسفية في الواقع. والتفكير المسبق في أشياء مثل قانون الخدمات الرقمية وأشياء من هذا القبيل، مهم للغاية بالنسبة لنا للتأكد من أننا لا نتخذ الموقف الذي سيقلق كاثي.

وأفترض أن أسئلتي لها حول هذا السؤال كانت، إذا كانت هناك أي أمثلة حيث تعتقد أن Donuts على وجه التحديد كما تم استدعاؤه قد تجاوز الخط، فهذا شيء سنكون أكثر من سعداء لمناقشته.

ثم كان الثاني يتعلق فقط بالصياغة المحددة للعقود التي تسمح لنا بتغيير التزامات المصلحة العامة أو التزامات المصلحة العامة الطوعية. أردت فقط أن أتأكد وأن أوضح للناس أنه على الرغم من أنه منذ عام 2016 كان لدينا التزامات المصلحة العامة أو التزامات المصلحة العامة الطوعية والقدرة على تغييرها، لم نفعل ذلك، لأننا نرى القيمة في التزامات المصلحة العامة التي لدينا والطريقة التي نطبقها بها.

ومرة أخرى، لترديد ما قاله جيمي، كان من النادر للغاية أن تأتي التزامات المصلحة العامة لدينا في الواقع في تصعيد لي. أنا شخصياً أرى معظم التصعيد الذي حدث مع Donuts.

لذا، مرة أخرى، إذا فشلنا بأي شكل من الأشكال، أود، مرة أخرى، أن أرحب بمحادثة مع كاثي لإجراء تلك المناقشات لمعرفة أين - كما تعلمون، ربما يمكننا حل أي مشكلات تمت ملاحظتها.

لذا شكرًا جزيلًا على ذلك. وشكرًا جزيلاً على هذه الجلسة الغنية بالمعلومات أيضًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، آلان.

وكاثي بالطبع لا تترددي في المتابعة مع آلان. وستحدث هذه المحادثات في الكثير من المنتديات.

لذلك أردت أن أفتح ما تبقى من الوقت للأسئلة. لم أقم بتتبع كل ما يجري في الدردشة. لذا إذا قلت شيئًا هناك وترغب في بثه علانية، ارفع يدك.

بريندا، سأدعك تتحدثين قليلاً عن كيف يجب أن يشارك الأشخاص. شكرًا.

بريندا بريور: شكرًا لك يا جوناثان.

أنا بريندا بريوير. إذا رغبتم في التحدث يرجى رفع يدكم في غرفة Zoom. وبمجرد أن يناديك منسق الجلسة باسمك، سيتيح لك فريق الدعم الفني لدينا كتم صوت ميكروفونك.

وقبل التحدث، تأكدوا من تحديد اللغة التي ستتحدثون بها من قائمة الترجمة الفورية. يُرجى التكرم بذكر الاسم للتدوين في السجل وتحديد اللغة إذا كنتم ستتحدثون بلغة أخرى غير الإنجليزية. وعند التحدث يتعين التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة والإشعارات الأخرى. ويُرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بالترجمة الدقيقة. شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، بريندا.

لذلك قمت الآن بتحويل المشاركين إلى الحضور، مما سيسمح لي بمعرفة ما إذا كان الناس قد رفعوا أيديهم. لذا لا تتردد في رفع يدك إذا كان لديك سؤال لأحد أعضاء اللجنة أو تعليق تريد طرحه في هذا الموضوع.

في انتظار ذلك، في حين أن الناس يفكرون في ذلك - أوه، بول، تفضل.

بول ماكجرادي: مرحبًا بكم. بول مكجرادي، للسجل. لا أعرف كيف أقوم بتشغيل الفيديو الخاص بي، لكن أعتقد أن معظم الناس يعرفونني.

أردت فقط أن أتجنب شيئًا ما تسبب في القليل من الارتباك في هذه المكالمة. أشارت كاثي إلى أن قائمة العلامات المحمية من Donuts قد نظر فيها المجتمع ورفضها. أعتقد أنه كان هناك بعض اللبس هناك.

أعتقد أن ما قصدت قوله - ويمكنها تصحيح السجل، إذا كنت مخطئًا - هو أن IRT لـ RPM للجولة الأولى من نطاقات gTLD الجديدة اقترحت قائمة العلامات المحمية عالميًا أو قائمة العلامات الشهيرة التي ستكون - كانت RPM إلزامية تم تطبيقها على الجميع. وفي النهاية من خلال عملية وضع السياسات أو عملية المجتمع، لم يتم إدراجها في نهاية المطاف في القائمة النهائية لآليات RPM للمرحلة الأولى.

هذا يختلف عن قائمة العلامات المحمية الخاصة بـ Donuts وهو أمر تطوعي ينطبق فقط على سجلات Donuts وتم اعتماده طواعية.

لذلك ليس دقيقًا تمامًا أن نقول إن آلية Donuts قد نظر إليها المجتمع ورفضها. تم النظر في مفهوم مشابه من قبل المجتمع ولكن هذا المفهوم كان التزامًا لا إراديًا، وليس التزامًا طوعيًا، وبالتالي فهو أمر مختلف تمامًا.

لكنني أعتقد أن هذا ربما تسبب في بعض الارتباك. لذا نأمل أن يوضح هذا الدرس التاريخي الأمور أفضل قليلًا. شكرًا.

جوناثان زوك: شكراً بول. كاثي، هل تريدين الرد على ذلك بإيجاز؟

كاثرين كليمان: بلى. لقد فعلت ذلك بالفعل في الدردشة. ولكن هذا له علاقة بفرض ICANN لسياسات لم تقم بإنشائها على ملاك العلامات التجارية. وجزء من، مرة أخرى، وعد عملية سياسة الإجماع هو أننا نخلق سياسات معًا وعملية أصحاب المصلحة المتعددين من خلال التمثيل من القاعدة إلى القمة، وتمثيل أصحاب المصلحة المتعددين، ومن ثم ننفذها.

هنا لدينا التزامات المصلحة العامة الخاصة التي أصبحت تجاوزًا كاملاً في قائمة العلامات التجارية المحمية من Donuts. أنا أقدر دخول آلان على الإنترنت.

آلان، إنه النطاق، هذا النطاق الضخم والواسع، من التزامات المصلحة العامة الخاصة التي أنشأتها شركة Donuts ثم جعل ICANN مسؤولة عن الإنفاذ. هذا لا - هذه ليست العملية التي أنشأناها يا رفاق.

أنشأنا عملية نضع فيها سياسات معًا وننفذها مثل UDRP، مثل URS. أعتقد حقًا أن كل هذا يطعن في نزاهة ومصداقية ICANN، وفي النهاية يقوض أساسنا.

جوناثان، أردت أيضًا الرد عليك. لقد تحدثت عن التزامات المصلحة العامة على أنها حل PIR، مشكلة ORG. وأردت فقط الإشارة بسرعة، إذا أمكنني ذلك، إلى خطاب المدعي العام من ولاية كاليفورنيا حيث قال أساسًا إن التزامات المصلحة العامة لا يمكنها حل المشكلة الأساسية إذا لم تكونوا تحترمون المنظمة. وأشار إلى مدى ضآلة ما يُعرف عن Ethos Capital والشركات التابعة لها والتحويل، وما الذي سيفعلونه بالتمويل مع التحول من منظمة غير ربحية إلى ربحية. لذا، فإن التزامات المصلحة العامة الخاصة، كما أخبرنا المدعي العام في كاليفورنيا، لا يمكنها حل المشكلات الأساسية الأكثر عمقًا. لذلك أردت فقط إدخال ذلك في مزيجنا.

لكن السؤال هنا حقًا هو: ما الذي يجب على ICANN إنفاذه؟ يجب أن يتم إنفاذ السياسات التي أنشأناها معًا. شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا كاثي.

في حجرة الأسئلة والأجوبة، هناك سؤال من J-P: مستقبلا، هل يرى أعضاء اللجنة فرصة لهيكل RVC الجديد للأخذ من أوضاع شركات المنفعة حيث تتخذ الشركات معايير بيئية واجتماعية ومعايير عمالية تتجاوز التوقعات النموذجية للمساهمين؟ إنشاء إطار محدد للنوايا وأيضًا إنشاء حقوق المجتمع في حالة الانتهاك / الفشل في الالتزام بالإطار؟

أعضاء اللجنة، يمكنني التوجه إليكم إذا رغب أحدكم في رفع يده والإجابة على ذلك. جريج أرى أن يدك مرفوعة.

جريج شاتان: جريج شاتان، من أجل السجلات.

أعتقد أنني كنت في الواقع أجيب قليلاً على النقطة السابقة، فقط للتكرار نوعًا ما عندما نتحدث عن إنفاذ التزامات المصلحة العامة، فنحن نتحدث عن الإنفاذ بشكل عام من خلال سجل. ليس لـ ICANN دور في تنفيذ أي إجراء معين أو عدم فعل من قبل السجل الذي يعتبره السجل هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به بموجب التزامات المصلحة العامة الخاصة به.

لذلك عندما تحدثت كاثي عن الإنفاذ، قامت بدمج المفهومين معًا. أعتقد أنه من المهم فصل هذين المفهومين. نحن لا نطلب من ICANN إنفاذ الأشياء.

وعلى أي حال، أنا لا أقول أن RVC نفسها، كما تعلمون، خارج المهمة في هذه الحالة. لكن الطوعي - مصطلح "طوعي" يعني أنه ليس جزءًا إلزاميًا من العقد. كل هذه الأشياء عبارة عن قواعد وشروط - في النهاية يمكن أن تكون شروط خدمة.

لدينا القدرة بطرق معينة على التعامل مع هذه المشكلات إذا أردنا أن تكون لدينا سياسات فعلية تحظر هذه الأشياء. لكن السياسات لا تحظر ما هو موجود في التزامات المصلحة العامة أيضًا.

جوناثان زوك: حسنًا.

جريج شاتان: شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، غريغ.

آن أرى أن يدك مرفوعة.

آن أيكمان سكاليز: شكرًا لك، جوناثان.

أعتقد أنه بهدف تعزيز المنافسة، من المهم السماح للسجلات بتمييز أنفسهم بطرق مختلفة. ليس عليهم أن يكونوا عن طريق التزامات المصلحة العامة الطوعية حاليا. لكن الأشخاص في وضع يمكنهم من الاختيار من بينها، كما تعلمون، المئات من نطاقات المستوى الأعلى TLD ويجب أن يكونوا في وضع يسمح لهم بالاختيار بناءً على ما إذا كانت هناك مسؤولية عامة تُمارَس داخل TLD أم لا. ولذا، أعني، أعتقد أنه سيكون تطورًا مناسبًا أن نرى TLD يتبنى - وهو ما اعتدنا أن نشير إليه دائمًا على أنه سياسات من نوع مسؤولية الشركات التي تكون مسؤولة أمام الجمهور. وسواء فعلوا ذلك طواعية دون التزام تعاقدي أو ما إذا كانوا يفعلون ذلك من خلال التزام تعاقدي، أعتقد أنه تطور إيجابي للمنافسة. شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا آن.

آلان؟

آلان غرينبيرغ: بلى. فقط بإيجاز شديد، ذكرت كاثي مرة أو مرتين أن ICANN تطبق سياسة الإجماع. تقوم ICANN بإنفاذ العقود. سياسة الإجماع هي جزء من تلك العقود. اعتدنا على استخدام مصطلح "ضمن السياسات الطارئة الإلزامية" لأن هذه هي أجزاء العقود المؤهلة لسياسة الإجماع. لكن هناك الكثير من الأجزاء الأخرى. في المقام الأول، كما تعلمون، الرسوم التي يدفعها الناس ليست نتيجة لسياسة الإجماع ولكنها بالتأكيد قابلة للإنفاذ. شكرًا.

جوناثان زوك: شكرًا لك، آلان.

جيمي، بسرعة، إذا استطعت. أعتقد أن لدينا المزيد من طلبات الأسئلة بين الحاضرين.

جيمي هيدلوند: بالتأكيد. إذن شيئان - أو ربما شيء واحد فقط، وهو أنه إذا تم دمج التزامات المصلحة العامة في العقد، فهي قابلة للتنفيذ، ونحن نفرضها. إنه حكم تعاقدي. إذا كنت لا تريد إنفاذ شيء ما من خلال العقد، فلا تضعه فيه.

جوناثان زوك: ويبدو هذا الأمر منطقيًا.

سوزان باين لقد رفعت يدك.

سوزان باين: شكرًا لك، جوناثان.

أردت الرد على شيء كانت كاثي تقوله، وهو شيء أدخلته في الدردشة لكنني أعتقد أنه يستحق التكرار.

في اعتراضها على الموافقة الطوعية المعتمدة، أثارت كاثي عددًا من المخاوف لا سيما مع اعتماد آليات حماية حقوق معززة تتجاوز الحد الأدنى.

وأعتقد أنه من الجدير التفكير في أن كاثي نفسها كانت في الواقع واحدة من الرؤساء المشاركين في عملية وضع السياسات للمرحلة الأولى من RPM. وعملت عملية وضع السياسات هذه جنبًا إلى جنب مع الإجراءات اللاحقة. استمرت لأكثر من أربع سنوات. وأثناء إجراء مراجعتنا الشاملة والهادفة، كما أعتقد أن التقرير يسميها، نظرنا في وثيقة تسمى متطلبات TMCH RPM.

توضح وثيقة المتطلبات هذه، كما فعل دليل مقدم الطلب واتفاقية السجل الأساسية، أن آليات RPM الإلزامية هي الحد الأدنى من المتطلبات. لذا فهي حد أدنى وليست أعلى.

ومنذ تلك الوثيقة، كما تعلمون، كجزء من عمل مجموعة عمل RPM، تمت مراجعة تلك الوثيقة واعتمادها بشكل فعال.

بعد القيام بذلك من قبل مجموعة من المتطوعين من جميع أنحاء المجتمع، يبدو لي أن هذه عبارة عن سياسة الآن. وقد حان الوقت لإنهاء هذه المشكلة بشأن ما إذا كان بإمكان السجل تجاوز الحد الأدنى إذا كانوا يسعون إلى حماية المستهلكين.

جوناثان زوك: شكرًا لك يا سوزان.

فولكر، تفضل رجاءً.

فولكر غريمان: شكرًا. هل يمكنكم سماعي؟ نعم.

من اللافت للنظر أن التزامات المصلحة العامة تُستخدم عادةً كوسيلة للسجلات للحصول على شيء لن يتمكنوا من الحصول عليه إما في اتفاقهم أو في تخصيص TLD لأن التزامات المصلحة العامة في نهاية المطاف هي مما يمكن للسجل تضمينه أيضًا في سياستهم وبالتالي جعلها طوعية بالمعنى الأصلي للطريقة التي يمكنهم بها تغييرها لاحقًا على الطريق. إن التزامات المصلحة العامة (PIC) هي في الأساس شيء يجبرهم على الامتثال للقيام بالتخصيص الكامل لنطاقات TLD.

لذا سؤالي هو: لماذا قد يوافق السجل الذي لا يأمل في الحصول على أي شيء يقع خارج القواعد القياسية على شيء مثل التزامات المصلحة العامة بدلاً من مجرد تبني سياسة من شأنها أن تفعل الشيء نفسه في الأساس؟

جوناثان زوك: هذا تعليق وجيه، فولكر. شكرًا.

انتهى الوقت المخصص الآن.

جيمي هل أردت قول شيء؟ ظهرت صورتك للتو. حسنًا.

[ضحك]

شكرًا. شكرًا لكم جميعًا. أنا أقدر مساهمات الجميع. كانت الدردشة عبارة عن جلسة عامة في الظل كانت تجري وسيتعين على البعض منا الرجوع إليها والنظر إليها بشكل منفصل.

ولكن، كما قلت، ما كنا نحاول القيام به هو الخروج من بعض المشكلات ذات المستوى الأعلى التي لا يزال يتعين حلها حول الالتزامات الطوعية للسجلات للتأكد من أنها الآلية التي نأمل أن تكون من حيث السماح بهذه الالتزامات الطوعية لمجموعة متنوعة من الأسباب المختلفة.

لذا أرجو أن تنضموا إلي في شكر جميع أعضاء اللجنة الذين كانوا معنا. كان لدينا آن أيكمان-سكاليز، وجيمي هيدلوند، وآلان جرينبيرج، وجيف نيومان، وشيري فالكون، وكاثي كليمان، وجريج شاتان، وبيكي بور. لجنة كبيرة، لهذا لم نعط الفرصة للجميع للتحدث عن جميع النقاط. لذلك أنا أقدر جميع مشاركاتكم على الرغم من أنكم لم تجيبوا على كل سؤال.

الجلسة العامة التجريبية. لقد استمتعت بها تمامًا. وشكرًا لكم جميعًا على المشاركة.

نعود إليكم، فريق العمل، لإغلاق الاجتماع.

آلان غرينبيرغ: وشكرًا لك يا جوناثان.

شكرًا لك يا جوناثان.

شكرًا لكم جميعًا.

بيكي بير: شكرًا لك، جوناثان.

بريندا بريور: شكرًا لكم جميعًا على مشاركتكم. أود أن أذكركم جميعًا بأنه سيتم نشر العروض التقديمية والتسجيلات والنصوص من جلسات اجتماع ICANN في الجدول الزمني خلال الأسابيع القليلة القادمة. طاب يومكم. شكرًا.

[نهاية التدوين النصي]